والظاهر ممن له اهليه الاجتهاد الاطلاع عليها والظفر بها ولقايل ان يقول
وهذا الجواب ضعيف ايضا لانا لا نسلم ان كل مسئله لابد وان يكون فيها
دليل معين سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان كل من حصلت له اهليه الاجتهاد يحصل له
الاطلاع على ذلك الدليل والظفر به سلمنا ذلك لكن لا نسلم اندفاع الشكوك
والاحتمالات عن دليله الذي ظهر به سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون اجتهاده
لم يتم في ذلك المجلس فاخر النظر في الدليل الى وقت اخر فلا نجد على ان كل مجتهد
يجب ان يكمل اجتهاده في كل مسئله قال واما احتمال تاخر الانكار للنزول
والتفكر فبعيد ايضا لان العاده تحيل ذلك في حق الجمع ولا سيما اذا امضت
عليهم ازمنه كثيره حتى انقراض العصر من غير نكير ولقايل ان يقول وهذا الجواب
ضعيف ايضا لما ذكرناه بعينه في رد جواب المصنف قال واما احتمال
السكوت لكونه وفق المجتهد لاعتقاده ان كل مجتهد مصيب فبعيد ايضا لان ذلك
مما لا يمنع مباحثته ومناظرته وطلب الكشف عن مأخذ لا بطريق الانكار كالعاده
الجاريه بين المجتهدين من زمن الصحابه الى زماننا هذا وقد ناظر الصحابه بعضهم بعضا
في مسايل كمسئله الجد مع الاخوه ومسئله العول وديه الخمس واثنى عشر حرام
ولقايل ان يقول وهذا الجواب ضعيف ايضا لان الرجل العظيم في بيس من هو دونه
ممن يباحثه معه عالبا سلمنا انه لا يمنع منها لكن اعتقاد كون كل مجتهد
مصيب كما لا يمنع من مباحثة المجتهد لا يمنع المباحثه معه قال واما
احتمال الهيبه والحشمه من سادات العلما وارباب الصدور وراية الدين
ان لا يكون في صدورهم ممن باحثهم في طلب الظهار الحق حقد ولا غش على ان
المجتهد اما ان يكون جاهلا فيومن ذلك منه او ذا شوكه كالامام الاعظم
فالسكوت عنه في مثل ذلك يكون غشا في الدين والغالب من ارباب الدين
ترك الغش للايه كما روى عن علي انه رد على عمر عزمه على اعاده الحلة
على اي كره احد الشهود على المغيره بن شعبه بقوله ان جلدته فارجم صاحبك
ورد معاذ على عمر حين هم برجم حامل ان يجعل الله لك على ظهرها سبيلا فلم يجعل لك

على ما في بطنها سبيلا فقال عمر لولا معاذ لهلك عمر وكما ردت عليه امراه
حين خطب وقال ايها الناس لا تغالوا في صدقات النسا فلو او في رجل راد على
صدقات نسا النبي عليه السلام الا فعلت وصنعت فردت عليه امراه بقولها
قول الله احق ان يتبع ام قولك يا ابن خطاب كف بعطينا الله ويمنعنا انت
وليس ورد قال الله وآتيتم احداهن قنطارا فلا تاخذوا منه شيا فقال عمر
امراه فالت فاصابت وعمر فاخطا وكما نقل عن عبيده السلماني انه رد
على علي قال قد كنت ارى في رايي في بيع امهات الاولاد فقال لعبيده رايك في
الجماعه احب الينا من رايك وحدك الى عمر في الجماعه من رايك وحدك
سلمنا ان سكوت بعضهم لاجل ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون لاجل ان
العول وهذا الجواب ضعيف ايضا لان جميع ذلك لا يدفع احتمال التقرر
الحاصل عند ظهور المخالفه اذ ليس كل مجتهد انكر عليه رجع الى قول المنكر
لعمر وعلي ولا كل منكر لعلي ومعاذ وعبيده السلماني يدل على الانكار على ان
ذلك واقع في زمن الصحابه كما حكيناه عن ابن عباس في مسئله العول وقوله
الاخر دليل ظاهر اي احتج المثبت لكونه اجماعا وحجه بان قال سكوتهم مع
اشتهار فتيا المجتهد في ما بينهم دليل ظاهر على موافقتهم له في تلك الفتيا
لا ندعيه من عظماء المجتهدين وايمه الدين ان يستمروا بينهم قول منكر
ولم ينكره احد منهم فكان ذلك منزلا منزله ما لو صرحوا بالموافقه وهو ظاهر
دليل السمع الدال على اثبات الاجماع قلنا الجواب ان ما ذكرناه
من الاحتمالات المتقدمه قادح في كونه اجماعا قوله الجاي
انقراض العصر يضعف الاحتمال اي احتج الجاي بانه انما اشترطت
انقراض العصر في كونه اجماعا ومحجه لان استمرارهم على السكوت في الزمن
الطويل مع تكرر الواقعه في ما بينهم والتفكر فيها مما يضعف وجود تلك
الاحتمالات لا سكوتهم في تلك المده مع كون ذلك العول منكرا بعيدا
عاده فيقوي الدليل السمعي وهذا اظهر ابن عباس مخالفته لعمر في مسئله العول
بعد ذلك قوله ابن اي هو رجع العاده في الفتيا لا في الحكم اي احتج

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)